متراجعة 11 في المئة على أساس شهري

«الدولي»: 102 مليون دينار... مبيعات القطاع السكني خلال يوليو الماضي

الرتبة	الشهر والسنة	إجمالي قيمة الصفقات (مليون دينار)	عدد الصفقات	متوسط قيمة الصفقة (ألف دينار)
1	يوليو ٢٠٠٧	669.4	1524	439.2
2	يوليو ٢٠١٣	460.5	816	564.3
3	يوليو ٢٠١٤	281.0	573	507.9
4	يوليو ٢٠١٥	263.4	415	634.8
5	يوليو ٢٠١٢	260.7	801	325.5
6	يوليو ٢٠١٦	222.3	446	500.7
7	يوليو ٢٠٠٨	220.0	728	302.2
8	يوليو ٢٠١١	210.6	442	476.5
9	يوليو ٢٠٠٩	187.7	478	329.9
10	يوليو ٢٠١٠	156.2	314	497.5
11	يوليو ٢٠٠٦	130.1	447	291.1

جدول بياني توضيحي

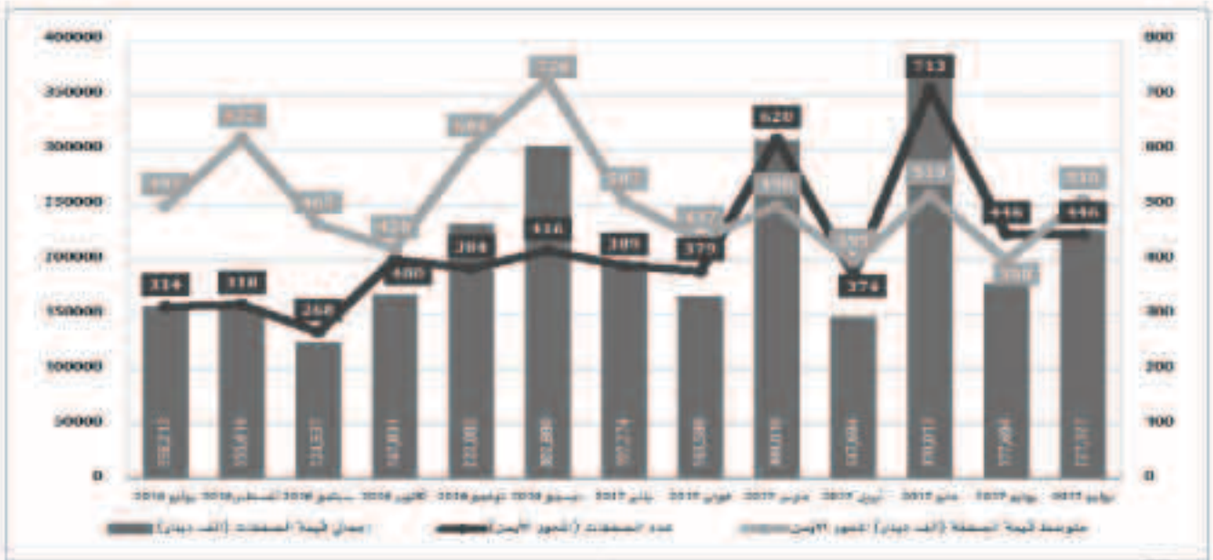

رسم بياني يوضح إجمالي قيمة وعدد الصفقات ومتوسط قيمة الصفقة شهريا

أوضح البنك الدولي في تقرير اقتصادي متخصص أن مبيعات سوق العقار الكويتي الإجمالية (عقود ووكالات) ارتفعت خلال شهر يوليو/2017 وبنحو 28% مقارنة بالشهر الماضي، كما جاء مستوى المبيعات المسجل خلال الشهر أعلى بنحو 46% من مستوياته المسجلة في شهر يوليو/2016. في حين حافظ مؤشر عدد الصفقات على نفس القيمة المسجلة في الشهر الماضي عند 446 صفقة، إلا أن عدد الصفقات الحالي أكبر من العدد المسجل في الشهر المقابل من العام الماضي وبنحو 42%.

كما ارتفع مؤشر متوسط الصفقة بنحو 28% مقارنة بالشهر السابق ليبلغ 510 الف دينار كويتي للصفقة الواحدة، وليبقى أكبر قليلا من مستوياته المسجلة خلال الشهر المقابل من العام الماضي وبنحو 3%. هذا وقد شهد الشهر الحالي تسجيل 16 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 5.4 مليون دينار كويتي من خلال مزادات عقارية، كما تجدر الإشارة بأن أيام العمل الفعلية بلغت 22 يوما خلال الشهر الحالي مقارنة بنحو 18 يوما فقط في الشهر الماضي بسبب عطلة عيد الفطر السعيد.

أداء متفاوت بين القطاعات

ارتفعت مبيعات جميع القطاعات العقارية خلال شهر يوليو على أساس شهري باستثناء القطاع السكني الذي تراجعت مبيعاته بنحو 11%، لكن حجم المبيعات المسجلة في القطاع السكني لا زالت أكبر من تلك المسجلة في شهر يوليو من عام 2016 وبنحو 52%. اما القطاع الاستثماري فقد ارتفعت مبيعاته بنحو 44% على أساس شهري وبنحو 16% على أساس سنوي، فيما ارتفعت مبيعات القطاع التجاري بنسبة 27% على أساس شهري، لكنها بقيت أقل من مستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من العام الماضي وبنحو 32%.

إجمالي قيمة وعدد الصفقات ومتوسط قيمة الصفقة شهريا للفترة (يوليو/2016 – يوليو/ 2017)

وبمتابعة الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة اداء السوق خلال شهر يوليو/2017 مع نظرائه من كل عام (شهر يوليو من كل عام منذ عام 2007)، وذلك لبيان التغير في مؤشرات السوق مع تحييد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر يوليو الحالي في المرتبة السادسة في مؤشر قيمة المبيعات (مقارنة بنفس الشهر من كل عام خلال الأحد عشر سنة الماضية)، فيما حل في المركز الثامن في مؤشر عدد الصفقات، بينما حل في المركز الثالث أيضا في مؤشر متوسط قيمة الصفقة.

ارتفاع بسيط في مستويات الأسعار

سجلت متوسطات الأسعار ارتفاعا بسيطا على أساس شهري، إلا أن مستويات الأسعار الشهرية تنسم بتفاوت أكبر بطبيعة الحال وفقا لخصائص العقار وموقعه التفصيلي، حيث ارتفع متوسط أسعار العقارات السكنية بنسبة 1.5% بدعم من ارتفاع الأسعار في محافظتي حولي ومبارك الكبير.

فيما تراجعت أسعار العقارات الاستثمارية في مختلف المحافظات باستثناء محافظة الفروانية التي سجلت فيها صفقات بيع لمجموعة من البنايات السكنية ساعدت في رفع المعدل العام لأسعار العقارات الاستثمارية بنحو 1.8% مقارنة بالشهر الماضي. هذا ولم يشهد القطاع التجاري سوى 4 صفقات فقط الأمر الذي يجعل احتساب متوسطا للأسعار غير معبر عن المتوسط العام في السوق، يظهر الجدول التالي التفاصيل:

متوسط سعر المتر المربع المسجل خلال شهر يوليو / 2017 بحسب القطاع والمحافظة، مع مقارنته بمستويات الأسعار في الشهر السابق يونيو – 2017

هذه القطاعات أو المناطق شهدت أقل من 10 صفقات خلال الشهر ما قد يجعل مستويات الأسعار المحسوبة فيها غير ممثلة لكل المحافظة وفقا للقطاع كما تمتاز البيانات الشهرية بعدد صفقات منخفضة نسبيا ما قد يجعل هذه المستويات غير ممثلة للتغير الحاصل في مستويات الأسعار في السوق على أرض الواقع، كما لا تأخذ مستويات الأسعار المدرجة في الجدول خصائص كل عقار بعين الاعتبار، فهي تمثل مستويات أسعار تأشيرية ووفقا لما تم تنفيذه من صفقات خلال الشهر فعليا فقط.

أداء سوق العقار قطاعيا خلال يوليو/2017

بلغت مبيعات القطاع السكني نحو 102 مليون دينار كويتي خلال شهر يوليو/2017، متراجعة بنحو 11% على أساس شهري، لكنها بقيت أكبر من مستوياتها المسجلة في شهر يوليو من عام 2016 بنحو 52%، فيما بلغ عدد الصفقات المسجلة في القطاع السكني نحو 317 صفقة، ليتراجع مؤشر عدد الصفقات بنحو 13% مقارنة بالشهر الماضي، لكنه يبقى أكبر بنحو 50% من عدد الصفقات المسجلة خلال الشهر المقابل من العام الماضي، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع نحو 321 الف دينار كويتي، ليرتفع على بنحو 2% أساس شهري وبنحو 1% على أساس سنوي.

فيما ارتفعت مبيعات القطاع الاستثماري بنسبة 44% على أساس شهري لتبلغ نحو 73 مليون دينار كويتي، لتكون أكبر من مستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من العام الماضي أيضا وبنحو 16%، فيما بلغ مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع الاستثماري نحو 108 صفقة، مرتفعا بنسبة 44% على أساس شهري وبنحو 21% على أساس سنوي، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو 674 الف دينار وهي قيمة مساوية لتلك المسجلة خلال الشهر الماضي، لكنها أقل من مستويات الشهر المقابل من عام 2016 وبنحو 4%.

هذا وقد بلغت مبيعات القطاع التجاري نحو 14 مليون دينار كويتي، جاءت موزعة على 4 صفقات فقط، فيما سجلت صفقة واحدة في قطاع الشريط الساحلي، و11 صفقة في القطاع الحرفي بقيمة إجمالية بلغت 15 مليون دينار كويتي، فيما شهد قطاع المعارض 4 صفقات بقيمة إجمالية بلغت 8 مليون دينار كويتي، فيما لم يشهد قطاع المخازن سوى صفقة واحدة فقط.

أداء السوق العقاري جغرافيا، حلت محافظة مبارك الكبير في صدارة محافظات البلاد في مؤشر قيمة المبيعات وبحصة قاربت 28% من مجمل مبيعات السوق تبعتها محافظة حولي بنسبة 18% من مجمل المبيعات، كما حلت محافظة مبارك الكبير أولا في مؤشر عدد الصفقات أيضا وبنسبة قاربت 27% من إجمالي عدد الصفقات، تلتها محافظة الأحمدي بنسبة مقاربة.

الخلاصة

سجلت مبيعات السوق العقاري ارتفاعا ملحوظا خلال الشهر الحالي مقارنة بمبيعات الشهر السابق التي تأثرت بحلول شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر السعيد، كما ارتفع مستوى المبيعات مقارنة بمستوياته في يوليو من عام 2016، إلا ان الارتفاع مرتبط أيضا بحلول عطلة عيد الفطر السعيد في شهر يوليو من عام 2016، الأمر الذي لا يمكننا من الجزم بحصول تحسن فعلي في حجم المبيعات، إلا أن من الممكن القول بأن نشاط السوق لا زال ضمن المستويات المتوقعة والتي شهدها السوق العقاري خلال الأشهر القليلة الماضية.

هذا ولا يتوقع للسوق العقاري أن يشهد تغيرا معتبرا في مستويات المبيعات أو مستويات الأسعار في المدى القصير والمتوسط ما لم تشهد الأسواق تطورات إيجابية ملموسة على المستوى الاقتصادي، وتحسنا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام.

دون أي رسوم إضافية في حال الاتصال من هواتف تلك الدول

«بيتك» يطلق خدمة الاتصال الدولي المجانية

العبيد: مواصلة ابتكار خدمات مصرفية وتبني آخر التطورات في البنية التحتية

مشعل العبيد

اطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك»، خدمة الاتصال الدولي المجانية لعملائه خارج دولة الكويت من (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا) دون أي رسوم إضافية في حال الاتصال من هواتف تلك الدول، وذلك استمرارا لنهج «بيتك» في تقديم أفضل الخدمات المتطورة والآمنة، بما يؤكد الالتزام بخدمة العميل والسعي الدؤوب لتعزيز الجهود الابتكارية لشبكة الخدمات المصرفية.

ويمكن للعميل الاستفادة من هذه الخدمة والوصول الى خدمة «الو بيتك» الهاتفية 1803333، من خلال الاتصال على الرقم الدولي 1-800-818-8608 من الولايات المتحدة الامريكية وكندا، والرقم الدولي 0-800-014-8898 من المملكة المتحدة، والرقم الدولي 0805-086620 من فرنسا، حيث تكون هذه الخدمة مجانية للعملاء مستخدمي الهواتف النقالة والأرضية التابعة للدول المذكورة فقط ولا تشمل خدمة التجوال.

وقال المدير التنفيذي للقنوات المصرفية المباشرة في «بيتك»، مشعل العبيد ان هذه الخدمة التي تم اطلاقها تزامنا مع موسم السفر، تساهم في بناء وتعزيز الثقة مع العملاء من خلال تسهيل عملية التواصل مع مركز الاتصال، حيث يقوم المسؤولون في خدمة العملاء بالإجابة على استفسارات العملاء وتقديم الخدمة لهم بالشكل الامثل وضمن اطار الكفاءة والسرعة، لا سيما وان مكالمات العملاء في الخارج تحظى باولوية الرد لدى مسؤول الخدمة في «بيتك».

واشار الى ان خدمة الاتصال الدولي المجانية ما هي الا حلقة في سلسلة من الخدمات المتطورة التي اطلقها «بيتك» مؤخرا في مركز الاتصال، بما فيها خدمة معاودة الاتصال آليا عن طريق خدمة الرد الآلي 1803333، وخدمة التعريف الشخصي من خلال رقم هاتف العميل، وهي خدمة مصرفية تتيح للعميل إمكانية اختيار رقم هاتف ثقال مفضل وربطه على خدمة الرد الآلي بحيث يتمكن العميل من الدخول على قوائم الرد الآلي دون الحاجة إلى استخدام رقم حسابه، وخدمة القوائم المفضلة التي تتيح للعميل إمكانية اختيار الخدمات المفضلة لديه، وخدمة ربط الحسابات المصرفية التي تتيح للعميل ربط حساباته المصرفية بما يمكنه من السحب النقدي من أي من حساباته من جهاز «بيتك» للصرف الآلي وذلك باستخدام بطاقة مصرفية واحدة.

ولا يدخر «بيتك» جهدا في سبيل مواصلة سعيه نحو مزيد من التطوير والتحديث في خدماته المصرفية وتبني اخر التطورات في البنية التحتية بما يعزز من ريادة البنك المصرفية ويلبي تطلعات وطموحات العملاء، حيث أطلق «بيتك» العديد من الخدمات الالكترونية الفريدة من نوعها منها خدمة أجهزة XTM التفاعلية ذاتية الخدمة التي تقدم معظم الخدمات المصرفية التي يقدمها الفرع المصرفي التقليدي، وخدمة «KFH Wallet» المبتكرة للدفع الالكتروني دون الحاجة لاستخدام البطاقة المصرفية، وخدمة Visa Checkout لتسهيل عملية الشراء عبر الانترنت بسرعة وأمان، وذلك لحاملي بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع، فضلا عن العديد من الخدمات المبتكرة الاخرى.

وقد حصد «بيتك» جائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء» في الكويت ضمن جوائز «غلوبال فاينانس» العالمية للشرق الاوسط للعام 2017، وذلك للكفاءة العالية في الخدمات الرقمية، والنمو في حجم العملاء الرقميين، والتصميم المبتكر للمنصات الالكترونية.

«الشايع» يحتفل بتخرج 160 طالباً كويتياً من برنامج التدريب الصيفي

احتفل نحو 160 من الطلبة الكويتيين بتخرجهم من برنامج التدريب الصيفي لدى شركة محمد حمود الشايع بعد ان قضوا اربعة اسابيع بالعمل لدى عدد من محلات العلامات التجارية التي تديرها الشركة، بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة. وتسلم الطلبة شهادات تخرجهم خلال حفل اقيم في مبنى إعادة الهيكلة الرئيسي في الرفعي، بحضور ممثلين عن البرنامج وعدد من مديري ورؤساء الأقسام من شركة الشايع.

ويهدف برنامج التدريب الصيفي إلى تعريف الشباب الكويتي بقطاع التجزئة من خلال العمل في المحلات التجارية التي تديرها الشركة جنبا إلى جنب مع الموظفين وتدريبهم على المهارات الأساسية للعمل في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا الإطار، ثمن طارق الكندري، مدير مشروع تدريب الطلبة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، الدور الرائد الذي تلعبه شركة الشايع في إطار المسؤولية الاجتماعية والتزامها بتطوير الشباب الكويتي وتزويدهم بالمهارات الأساسية في إدارة محلات التجزئة بما له من تأثير إيجابي على حياتهم. وقال «من الضروري أن يكتسب الطلبة والخريجون مهارات عملية تصقل ما تعلموه بشكل نظري في المدارس والجامعات. إنه لأمر يدعو للسرور أن نرى الأثر الواضح لهذا البرنامج على الطلبة المشاركين فيه والتغيير الملموس في شخصياتهم وسلوكهم وقدراتهم.»

جانب من التدريب

بدوره، أوضح اندرو ستوتر بروكس، المدير الإقليمي للتطوير والتعليم في شركة الشايع، أن هذا البرنامج يشكل جزءاً أساسيا من التزام الشركة بتدريب الشباب الكويتي وتوفير فرص عمل لهم، قائلاً: «نحن ملتزمون بتطوير الشباب الكويتي اليوم لأننا نرى فيهم قادة المستقبل، ونحرص على تزويدهم بالمهارات الأساسية في إدارة محلات التجزئة وتعريفهم بأهمية هذا القطاع واستعراض الفرص الوظيفية المتوفرة فيه. فهذا البرنامج هو أحد أهم المبادرات الرائدة التي تسهم في تطوير وتنمية مهارات الشباب الكويتي المهتم بالعمل في القطاع الخاص.»

وقد عمل المتدربون خلال هذه الفترة مع عدد من العلامات التجارية المشاركة في البرنامج مثل ستاربكس، واتش آند ام، ومذركير، ودبنهامز، وأمريكان إيجل، وباث‌بودي وركس، وماك، وبوتري بارن، وكيدزانيا. وتعرفوا على كيفية إدارة المحلات وتشغيلها واكتسبوا العديد من المهارات والخبرات في المبيعات والعروض وخدمة الزبائن وعرض المنتجات وإدارة المخزون.

638 مليار يورو إيرادات قطاع التصدير بألمانيا خلال النصف الأول

اعلنت المانيا امس الثلاثاء ارتفاعا جديدا في ايرادات قطاع التصدير الالماني في النصف الاول من العام الحالي ليبلغ حجم ايرادات القطاع 4ر638 مليار يورو.

وقال مكتب الاحصاءات الالماني الاتحادي في تقرير له ان قطاع التصدير في اكبر اقتصاد اوروبي حقق بين بداية شهر يناير ونهاية شهر يونيو الماضيين ارتفاعا بنسبة 1ر6 في المئة مقارنة بالنصف الثاني من العام الماضي.

واضاف المكتب ان الورادات في الفترة ذاتها حققت ايضا ارتفاعا بنسبة 2ر9 في المئة ليبلغ حجمها 516 مليار يورو ما يعني فائضا باكثر من 100 مليار يورو واستمرارا للنقاش الدائر حول الفائض في الميزان التجاري الألماني مع الدول الصناعية الاخرى.

ووفق المكتب فإن قطاعات الاقتصاد الألماني لاسيما قطاع صناعة الالات والسيارات استفادت في النصف الاول من العام الحالي من الارتياح النسبي الذي يحققه الاقتصاد العالمي ومن النمو الاقتصادي الذي عادت اقتصادات منطقة اليورو في الاونة الاخيرة الى تحقيقه.

من جانب اخر اعربت الشركات الألمانية وفق غرفة التجارة والصناعة الألمانية (دي اي اتش كا) عن مخاوفها من ارتفاع الحواجز الجمركية في المستقبل ومن سياسة الحمائية الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة.

كما قالت غرفة التجارة والصناعة الالمانية امس الثلاثاء ان 23 في المئة من الشركات الالمانية متخوفة من "ارتفاع الحواجز الجمركية والعقبات التجارية والسياسية الحمائية للادارة الامريكية الجديدة تقلق الشركات الالمانية التي تعتمد على التصدير".

واضافت ان اهم الاخطار التي تهدد الاقتصاد الالماني هي تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي (بريكست) وارتفاع سعر صرف العملة الاوروبية الموحدة (يورو).

ووفق ارقام مكتب الاحصاءات فإن اوروبا تبقى قبل الولايات المتحدة اهم شريك تجاري لألمانيا حيث ان اكثر من 50 في المئة من البضائع الألمانية تبقى في اوروبا الامر الذي يأتي مدفوعا بعودة اقتصاد منطقة اليورو الى تحقيق النمو وبانخفاض نسبة البطالة في هذه الدول لاسيما دول الجنوب الاوروبي.

يذكر ان الاقتصاد الألماني وهو اكبر اقتصاد في اوروبا خرج متعافيا من الازمة المالية 2007 ومن ازمة الديون في منطقة اليورو 2011 وحافظ على تحقيق نمو تراوح في الاعوام الماضية بين 1 و2 في المئة.